لا يسقط في ظاهر الرواية وعند محمد انه يسقط وكذا اذا قطع قوائم شجر انسان او جز صوف شاة غيره ثم نبت مكانه اخر او حفي بمسر غيره فازدات قيمته بسبب الحفا ولو نسخ الغاصب او غيره بمغصوبة فردت الى صاحبها فماتت الجارية بالولادة ضمن الغاصب قيمتها يوم علقت عند ابي حنيفة وعندهما لا يضمن قيمة الجارية ويضمن نقصان الحبل ولا يضمن الحرة اي دية الحرة اذا ارى بها فجيلة ثم ماتت بالولادة لا يضمن منافع الغصب اي المغصوب مطلقا الان ينقص باستعماله فيفرم نقصانه وقالا الشافعي يضمنها حتى يجب اجر المثل ولا فرق بين الذهبين فيما اذا صرفها الى نفسه او عطلها على المالك في الحكم وقال مالك اذا صرفها الى نفسه يجب اجر المثل وان عطلها لا شيء عليه وفي الفتاوى السراجية دار مغصوبة للاستغلال اذا اسكن من غير استيجار تجب الاجرة وعليه الفتوى ولا يضمن خمر المسلم وخنزيره بالاتلاف وضمن المسلم لهما لو كانا لذمي وقال الشافعي لا يضمنهما للذمي ايضا وان غصب من مسلم خمرا فخللها او جلد ميتة فدبغه فالمالك اخذهما ورد ما زاد الدباغ اي رد زيادة الدباغ معناه انه ينظر الى قيمته ذكيا غير مدبوغ والى قيمته مدبوغ فيضمن فضل ما بينهما والغاصب حبسه حتى يستوفي حقه وان اتلفها ضمن الخل دون الجلد عند ابي حنيفة

وعندهما

وعندهما يضمن قيمة الجلد مدبوغا ويعطي ما زاد الدباغ فيه ولو هلك الجلد والخل في يده لا يضمن بالاجماع قوله فخللها المراد بالتخليل النقل من الشمس الى الظل ومن الظل الى الشمس وبالدباغة الدباغة بما له قيمة كالقرظ والعفص وان دبغها بما لا قيمة له كالتراب والشمس فلصاحبه ان يأخذ الجلد ولا شيء عليه وان استهلكه الغاصب ضمن قيمة ظاهرا غير مدبوغ وان خلل الخمر بالقا الملح فيه فعند ابي حنيفة صار ملكا للغاصب ولا شيء عليه وعندهما يأخذه المالك ويعطي الغاصب مثل وزن الملح من الخل وان خللها بصب الخل فيها فعن محمد ان صار خلا من ساعته يصير ملكا للغاصب ولا ضمن عليه وان لم يصر خلا الا بعد زمان فان كان الخل المصبوب قليلا فهو بينهما على مقدار ملكهما وقال بعد المشايخ للمالك ان يأخذ الخل في الوجوه كلها بغير شيء ومن كسر دن خمر فاراق سكرا او منصفا المسلم ضمنه وصح بيع هذه الاشياء هذا عند ابي حنيفة وعندهما لا يضمن ولا يصح بيعها الفرق له ان اللهو والسكر بفتحتين عصير الرطب اذا اشتد واذا نصفه ذاهب نصف بالطبخ وقيل لا اختلاف في الرقي والطبل الذي يضرب للهو وما طبل الغزاة والدف الذي يباع ضربه في العرس يضمن بالاتلاف من غير خلاف وقال الفقيه ابو الليث الدف الذي يضرب في زماننا مع الصجات ينبغي ان يكون مكروها وقيل الفتوى

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)